

الاربع احدهما بعد حاسقا وفي الخبر لا يعبره ولا يحل له لا العارض فيقصر عن الموت
فكان كما لو رقت عارض من الاصابة واما اذا لم يعرف موضعها وانما العارض في السهم العريض
فان لم يكن ورث العريض ما منع من ثبوت السهم فيه والوقوف للمصاب بعرضه لا يعلم انه لم يمنع
وان كان ورثه ما منع وادعى المصاب عليه انه لم يكن السهم في موضع ورثه ما منع والبول
قوله مع غيره لان الاصابه من الاحصائه مع احتمال ان قوله المصيب وان كان يكون حر والعرض
والعوارض عليه ما منع لما ذكرناه مساله قال وان كان الشريك اما في موضع الخرق
فعارض في الخرق فهو مخصص بحمله الله اذ ان الاصابة حواسق في موضع السهم في موضع العريض
والحاق ويلى ونفسه كما في وقت في العرف وكان العريض ملاصقا للمعرف قال الساجي فان
مصيبا عما ذكرنا صيا اذ ان العرف فوالخاطب لانه اذا ثبت مع قوته علم انه لو وقع في موضع
من العريض من طرفه واما اذا كان المهرق يربا فالاعلم انه كان يربط العريض لو اصابه في موضع
قربا والاعتداله ولا يحل له الاحتمال في مساله قال ولو اصاب طرف الشرفه في موضعها
قوله وحمله ان السهم اذا اصاب طرف الشرفه وتلف فيه نار يقطع ويطعمه من طرفه
ويشده كما في اوسفه ويشده شفه ولا يكون الشرفه في السهم فمعه قولنا احدهما لا حاسقا
لان الحسق اذ ثبت العريض وانما يكون ذلك الا اذا كان العريض
لانه يبقيه ويعدفه واسفه اذا احاط به حتى
مجانبه في طبعه وينتبه العارض من العريض
هذا الذي اوردناه

على العريض
والا

عنه احدهما هذا والملي لا يكون اصابه لا الاصابه الا كما عارضاه والخدق في فصل
به فاذا كان ياداه او نقصا لم يضر صيا وانما يكون محطيا في ع والاربع اذ ان الشرفه
الخواسق في احداهما فوجده السهم في نفعه من العريض وهو ما في الخدق في حله من العريض فعلى الذي
حسقت وشدت الرمي وطلع هذه الخلقه وشدت في العرف وان كان الاصل في العارض في العرف في العرف
عليه لان الاصل ان الحسق قال الشيخ او حامد هذا على ما قرناه ان كان العرف حروا لانه لم
يشده حاسقا وان كان صلبا لانه لم يربطه فيه وشدت في العريض وشدت في العرف وهو
اصل العريض ولو وقع في غير العرف حاسقا في العرف في الله عني الله عني واذ اصاب
بالمدح لم يحسب الا ما اصاب بالصل وحمله اذ العرف العرف والعرف العرف في اسفل السهم في موضع
فاذا اصابه السهم في الاصابة مطلقه وقد اصاب بالصل جاز فان وقع السهم دور العريض في
فاصاب العريض بعد حله لانه اصابه لان هذا يكون من سوا الرمي فاما ان اردل السهم فاما في
والمدرك في وقع دور العريض على الارض من سوا الرمي فالصحيح انه يحسب له اصابه لانه في اصاب
العريض من السهم والارض لا اثر لها في ذلك ومن اصابه في الارض حاسقا ولا يحل له الارض
في حركته العارض وهذا الصحيح لانه لو لم يربطه الارض لم يربطه حطبا ولو كان الارض حركي
في العارض في حركته
ما ولا الارض لم يمنع الاصابه بالعارض وحتى القاضي في الطب
على قولنا قال الشيخ ويحكم ان يكون ذلك على اطلاقه
لما نفعنا ما نفعنا
له والاربع اسئله
له اما اذ ارض
ارضة
اولاده اذ ارض
في الاصابة اذ
له

Copyright © King Saud University